CORRUPTION WATCH

مستند رقم 1

إن الهدف الأساسي من المشاركة في معرض دبي 2020 هو تعزيز صورة لبنان الحضاريّة، وان هذه المشاركة لا تؤمّن عائدات ماليّة نظراً الى أن نظام المعرض الدولي الذي لا يسمح بأيّ أعمال تجاريّة باستثناء تقديم مأكولات تقليديّة وبيع بعض التذكارات الثقافية، ممّا ينفي عن هذا الحدث اي طبيعة تجارية أو أيّ إمكانيّة لاستعادة رأس المال أو تحقيق أرباح منه. وبالتالي، وجُب أصولاً تنظيم مناقصة عموميّة لتشييد الجناح اللبناني وليس مزايدة كما يدَّعي الموقع. مما يدفعنا الى التساؤل عن مدى مهنيّة منظِّمي التقرير لجهة إدراكهم لمفهوم المعرض الدولي بشكل عام ولمبادىء المزايدة والمناقصة والفَرق بينهما.

مستند رقم 2

مشاركة لبنان في معرض دُبي تشكّل إضافة نوعيّة للمنتجات اللبنانية وللترويج للبلد بكلِّ قطاعاته، وهو سوف يستمرّ لستّة أشهر، وله عائدات إقتصاديّة كبيرة على وطنِنا وعلى عديد من القطاعات."

مستند رقم 3

المبلغ المرصود هو 5 ملايين دولار أميركي في حين أن قيمة الالتزام قد رسَت على مبلغ 3,7 مليون دولار أميركي وهو ما يحقّق وفراً قدره 1,3 مليون دولار أميركي، وهنا نستغرب عدم تسجيل هذا الأمر لصالح الوزارة التي حافظت على المال العام بدلاً من اعتباره هدراً أو فساداً. كما نتساءل عن مدى إلمام مَن أعدّ التقرير بأصول إدارة الأموال العموميّة.

مستند رقم 4

إنَّ ملفّ المشاركة اللبنانية في معرض دُبَي الدولي ٢٠٢٠ هو من صلاحية وزارة الاقتصاد والتجارة قانوناً، وقد كلّفها مجلس الوزراء مجتمعاً تنظيم هذه المشاركة من خلال عدّة قرارات صدرت عنه في حينه، ورُصِد مبلغ ٥ مليون دولار لزوم هذه المشاركة، على ان تقوم الوزارة بتأمين المبلغ المُتبقّي من القطاع الخاص.

CORRUPTION WATCH

مستند رقم 5

أمّا في ما خصّ إدارة القسم التجاري من الجناح اللبناني، فإن توجُّه الوزارة كان عن طريق مزايدة شفّافة تُجريها لاحقاً في إدارة المناقصات وفقاً لما تنصّ عليه القوانين المرعيّة الإجراء، كَون الدراسات حول العائدات التجارية والكُلفة تستلزم صدور الدليل التجاري وملحقاته عن إدارة ال Expo في دبي. لِذلك ارتأت الوزارة التريث لحين تبيان متوسط الأكلاف من خلال الدليل التجاري الذي سيصدر كما من خلال الاسعار التي سوف تعتمد من قِبَل دول أخرى.

مستند رقم 6

إنّ وزارة الاقتصاد والتجارة، ونظراً لاستقالة الحكومة، واحتراماً منها للظروف التي يمرّ بها لبنان على مختلف الصُعد الترَبُّث وهي ستُعيد تقسيمها لتنفيذ هذا المشروع وفقاً للظروف ولرأي الحكومة الجديدة ولادارة اكسبو دُبَي ٢٠٢٠ لجهة امكانية التنفيذ في هذا الوقت الضيّق المتبقّي لافتتاح المعرض في شهر تشرين الاول ٢٠٢٠.

مستند رقم 7

بالنسبة لوجود شكوَيين لدى ديوان المحاسبة في موضوع المشاركة اللبنانية في معرض دبي 2020، فإن الوزارة تتمنّى إجراء التحقيقات اللازمة من قِبَل أي مرجع قضائي أو إداري، وإن كافة الإجراءات التي قامت بها الوزارة في هذا الخصوص مطابقة تماماً للقوانين والانظمة ولمعايير الشفافيّة والمهنيّة.